

أطاك المغرب

ضد العولمة الليبرالية

مجموعة أكادير.

البريد الإلكتروني: attac-agadir@caramail.com

مذكرة حول خوصصة شركة التنمية الفلاحية (صوديا)

وشركة تسيير الأراضي الفلاحية (سوجيطا)

1. تقديم

على غرار البلدان المتخلفة الخاضعة لاملءات المؤسسات المالية العالمية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، إلخ)، تواصل الدولة المغربية نهج سياسة الخوصصة في جميع قطاعات الاقتصاد الاستراتيجية. فقد فوتت العديد من المؤسسات المربحة في قطاع تكرير البترول وتوزيعه (شركة لاسامير لتكرير البترول، شركات التوزيع التابعة للشركة الوطنية للمنتوجات البترولية،...)، وفي القطاع المالي (الشركة الوطنية للاستثمار، البنك المغربي للتجارة الخارجية،...)، والاتصالات (رخصة الهاتف المحمول، ماروك تلكوم،...)، وشركة التبغ، وشركة الاسمنت الشرقي، إلخ. كما عملت على خوصصة الخدمات العمومية كتوزيع الماء والكهرباء، وجمع النفايات، والنقل الحضري في المدن الكبيرة. إن المستفيد الرئيسي من هذه التفويتات يتمثل في الشركات متعددة الجنسيات والمجموعات المحلية الكبرى المرتبطة بها.

إن سياسة الخوصصة المملاة من طرف مراكز القرار الامبريالية هي إذن أداة لنهب ثروات بلدنا وتعميق تبعيته، علاوة على نتائجها الاجتماعية الكارثية (تسريحات جماعية، تعميم مرونة الشغل، إلخ). وفي القطاع الفلاحي، تستهدف الخوصصة منشآت عمومية كبيرة فلاحية وغابوية (صوديا، سوجيطا، سوناكوس، الشركة الوطنية لتنمية تربية المواشي، عدد من الضيعات التجريبية التابعة لمعاهد التكوين الفلاحي، عدد من المنابت التابعة للمياه والغابات،...). إنه مس خطير بالأمن الغذائي والبيئي ببلادنا نظرا للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في توفير منتوجات أساسية للقطاع الفلاحي والغابوي والحيواني.

2. أهمية الشركتان

تم إنشاء شركتي صوديا (شركة التنمية الفلاحية) وسوجيطا (شركة استثمار الأراضي الفلاحية) خلال سنتي 1972 و 1973 بهدف تسيير واستغلال جزء مهم من الأراضي المسترجعة من المستعمرين. ولم تقتصر فقط على ضمان استغلال هذه الأراضي، بل كانت تساهم في تنمية البذور المختارة وأغراس الأشجار المثمرة و الحيوانات من الصنف الأصيل. بلغت المساحة التي كانت تستغلها الشركتين في البداية حوالي 305 ألف هكتار، إلا أنها تقلصت لتصل حاليا إلى 124 ألف هكتار من جراء توزيعها على شكل هبات لكبار الأعيان.

تشغل الشركتين عددا كبيرا من المستخدمين والعمال، ويبين الجدول التالي أصنافهم:

الصنف	العدد	النسبة
أصحاب الأجرة الشهرية	1.689	11.18
العمال الدائمون	2.770	18.33
العمال المؤقتون	9.500	62.9
العاملون بالشركات التابعة	1.148	7.6
المجموع	15.107	100

3. الأزمة وحل الخوصصة

تعيش الشركتين أزمة منذ بداية التسعينات، حيث تقلص الإنتاج بشكل هائل على مستوى الإنتاج وعلى مستوى الاستثمار المنتج، وتضخمت المديونية (2.380 مليون درهم منها 1.189 مليون كديون إزاء الأبنك، و 479.3 مليون إزاء الصناديق الاجتماعية)، وسرحت نسبة كبيرة من اليد العاملة. ويعود هذا أساسا إلى النهب الذي تعرضت له الشركتين من خلال تفويت أجود ضيعاتها لكبار الأعيان، وتعيين مدراء يعيئون فيها فسادا دون حسيب ولا رقيب. وقد استغلت الدولة هذا الوضع لتضع مخططا يرمي إلى تفويت أراضي الشركتين للخواص وتشريد الآلاف من العاملين بها.

وجد هذا المخطط صيغته النهائية في مشروع ما سمي بـ "إعادة هيكلة شركتي صوديا وسوجيطا" الذي صادقت عليه الحكومة في 26 ماي 2003. يهدف هذا المخطط إلى تخلي الدولة عن الإنتاج الفلاحي، وإلى إعادة تحديد دور صوديا وسوجيطا في تسيير الأراضي الموكلة إليهما، وتدعيم سياسة الشراكة. ويتمحور حول النقاط الأساسية التالية:

- (1) إعادة توجيه مهمة صوجيطا نحو إنتاج البذور المختارة على مساحة إجمالية تقدر بـ 40.950 هكتار تشكل السند عقاري "للمهمة العمومية"
- (2) تفويت مساحة 52.708 هكتار للمستثمرين الخواص بشكل تدريجي على مدى ثلاث سنوات تتخلى بعدها صوديا عن الإنتاج بشكل نهائي

(3) تفويت رصيد عقاري يبلغ 30.649 هكتار للدولة منها 6.619 هكتار توجد في المدارات الحضرية و

سيتم بيعها لتمويل إعادة هيكلة الشركتين

(4) وضع مخطط لإعادة الهيكلة الاجتماعية.

يبين الجدولين التاليين هذه المحاور:

جدول إعادة الهيكلة العقارية (المساحة بالهكتارات)

النسبة	المجموع	صوديا	صوجيطا	الرصيد العقاري
100	124.594	56.754	67.840	الحالي
32.9	40.950	18.273	22.677	"المهمة العمومية" صوجيطا
42.3	52.708	28.695	24.013	تفويت للخواص
24.6	30.649	9.720	20.929	تفويت للدولة

جدول إعادة الهيكلة الاجتماعية

المجموع	صوجيطا			صوديا والشركات التابعة لها			الشركة
	المجموع	الدائمون	الشهريون	المجموع	الدائمون	الشهريون	العاملون
5.607	1.217	650	567	4.390	3.066	1.324	العدد الحالي
3.218	487	198	289	2.731	1.507	1.224	المغادرون بتعويض
57.4	40.01	30.46	50.97	89.68	88.48	92.44	النسبة

يمكن إذن تلخيص مخطط إعادة الهيكلة فيما يلي:

- تفويت ثلثي المساحة التي تستغلها الشركتين (83.357 هكتار)

- تسريح مباشر لحوالي 60% من العاملين بهما مستخدمون وعمال دائمون. لا يتحدث المخطط عن

العمال المؤقتين الذين يبلغ عددهم حوالي 10 آلاف عامل. ولا بد أن نشير إلى أن صفة المؤقت هي

مجرد خدعة للتخلص من العمال، لأن أغلبيتهم الساحقة لهم سنوات عديدة من الأقدمية في العمل مع

الشركتين وبالتالي، فهم راسميون رغم أن الشركة توقفهم 15 يوما على رأس كل 6 أشهر ليعود

مباشرة إلى عمله. إنها طريقة مكشوفة للتحايل على القانون الذي يمنح للعامل صفة الرسمي بعد

قضاء ستة أشهر متواصلة من العمل.

4. الاتفاق النهائي الذي وقعته النقابات والدولة

لم تشمل المفاوضات مع النقابات جميع أوجه مخطط إعادة الهيكلة واقتصرت حصرا على الجانب الاجتماعي. وتضمن الاتفاق النهائي الموقع في 29 أكتوبر 2003، بين الحكومة والنقابات الأربع (الفيدرالية الديمقراطية للشغل، الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، الاتحاد المغربي للشغل) نظاما للتعويضات عن المغادرة. ويبين الجدول التالي الوضعية النهائية للعاملين بالشركتين:

العاملون	الشهريون	الرسميون	المؤقتون	المجموع
المغادرة بتعويض	1.465	761	944 (الشركات الصناعية التابعة)	3.170
الضروري "المهمة العمومية" صوجيطا	350	693	-	1.043
الضروري "المهمة الشراكة" صوديا	180	-	-	180
التفويت للخواص	-	1.206	9.500	10.706
المجموع	1.995	2.660	10.444	15.099

لا يبلغ عدد العاملين المعنيين بالتعويض سوى 3.170 أجبر أي 21% من المجموع. أما مجموع العاملين الرسميين والمؤقتين المرتبطين بالملك العقاري الذي سيفوت للخواص، والذين يبلغ عددهم 10.706 أجبر (71% من المجموع)، فسيفوتون إلى المقنتين الجدد. ويضمن التعهد في كناش التحملات أو عقد الإيجار المهياً بمشاركة النقابات.

5. ضيق أفق النقابات

خاضت النقابات المفاوضات بشأن هذا المخطط في مكاتب مكيفة بعيدا عن أي تحسيس وتعبئة على مستوى القواعد العمالية مما يزيد من وضعية ضعفها. وتعكس مقتضيات الاتفاق ضيق أفق النقابات إزاء مخطط شامل يهدف تصفية الشركتين عبر تفويت رصيدهما العقاري لكبار الرأسماليين الأجانب والمحليين وعبر تسريح 10.706 عامل. وحين نعلم أن معدل الأسرة في العالم القروي يتكون من 6 أفراد، سنجد بأن حوالي 64.000 شخص سيحرمون من مصدر عيشهم وسيلتحقون بملايين الفقراء والمهمشين ببلادنا.

لقد ظنت النقابات بأنها قادرة على ضمان مكتسبات الشغيلة التي ستفوت للخوادم من خلال كناش التحملات وحده أو عقد الإيجار، ناسية العديد من أمثلة الخوصصة (كوماكري، سامير وغيرها) التي تبين ضعف وسائل الضغط التي ستفرض على المقتني الجديد احترام تعهداته.

لم تبد النقابات أي موقف من مسألة أساسية وهي الأرض. فقد تشكل الرصيد العقاري للشركتين عبر استرجاع ضيعات عصرية أقامها المعمرون على أراضي انتزعوها بالقوة من مالكيها وباستغلال كثيف للطبقة العاملة المغربية. وبهذا فهي ملك للشعب الذي يجب أن يعود إليه القرار فيما يخص تدبيرها ومصيرها.

وصف الوزير الأول هذا الاتفاق بكونه "أحد أهم المخططات الاجتماعية التي تبناها المغرب خلال السنوات الأخيرة". أما نحن، فنصفه بكونه كارثة كبرى تتم عن السلوك الانهزامي للحركة النقابية المغربية. فبعد الاتفاق الاجتماعي الشهير الذي وقعته النقابات مع الحكومة في جولة أبريل 2003، والذي وافقت من خلاله على مدونة الشغل الجديدة التي تعمم مرونة الشغل وتلغي مبدأ الحد الأدنى في الأجور وتحد من حق الإضراب، إلخ، يفتح هذا المخطط أفقا أمام الدولة لمواصلة هجومها النيوليبرالي على جميع الواجهات.

6. مهام مناضلي أطاك والحركة النقابية والجمعية

لكي يساهم مناضلو أطاك والحركة النقابية والجمعية في الحد من الآثار الكارثية لهذا الاتفاق الذي يشرعن النيوليبرالية وينزع المصادقية عن الحركة النقابية، لابد أن يخوضوا حملة تحسيس وتعبئة بهدف خلق جبهة عريضة لإيقاف مخطط خوصصة الشركتين.

عليهم أن يتدخلوا بطرح المطالب التالية:

- استرجاع المساحات التي فوتت للأعيان ورفض أي تفويت جديد
- محاكمة المسؤولين عن حالة الإفلاس الحالية للشركتين
- مطالبة الدولة بإلغاء مديونية الشركتين خصوصا إزاء الأبنك
- الحفاظ على مناصب الشغل الحالية بالشركتين سواء بالنسبة للعمال الدائمين و"المؤقتين" أو بالنسبة للمستخدمين.

- تشكيل هيئة شعبية مستقلة تتكاف بتسيير الشركتين ومراقبتها.

وسيرا في هذا الاتجاه، تنظم مجموعة أطاك- أكادير يومي 13 و 14 دجنبر 2003 يومين دراسيين لنقاش حصيلة الخوصصة بالمغرب ونتائجها المتعددة وخوصصة شركتي صوديا وصوجيطا وأشكال النضال لوقف هذا النزيف والقوى القادرة على الاضطلاع بهذه المهمة.

عن المكتب.

أكادير في 2003/11/06.